منشورات جامعة اليرموك
عمادة البحث العلمي
والدراسات العليا

مستويات التركيز في الصناعات الاردنية

محمد نصر
جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن

مستلة من
ابحاث اليرموك
« سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية »
المجلد السادس ، العدد الرابع ، ١٩٩٠ ، ص ص ٧٣ - ٩٦
جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك ، ١٩٩٠

مجلة أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الأنسانية والأجتماعية» المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٩٠، ص ص ٧٣-٩٦

مستويات التركيز في الصناعات الاردنية

محمد نصر
جامعة اليرموك، اربد، الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على عنصر هام من عناصر هيكل السوق وهو التركيز الصناعي. وقد حصرنا اهتمامنابمجموعة الصناعات التحويلية واستخدمنا عدد العاملين عام ١٩٨٤ كمؤشر لحجم المؤسسات وحجم الصناعة. وقد قمنا باحتساب نسب التركيز الصناعي لاربع مؤسسات، وثماني مؤسسات، وعشرين مؤسسة، وكذلك رقم "هيرفندول" القياسي لمجموعة مختلفة من القطاعات والمجموعات الصناعية.

ان احدى النتائج التي تظهرها هذه الدراسة هي ان الصناعات الاردنية عالية التركيز بصفة عامة، بالرغم من اختلاف هذا التركيز من صناعة الى اخرى، فقد بلغ التركيز أقصاه في صناعات تكرير النفط والاسمدة والبيرة بينما بلغ ادنى تركيز في صناعات المنتجات المعدنية الانشائية والمنتجات غير المعدنية والأثاث والتركيبات الخشبية ثم الملابس الجاهزة ومنتجات الخبز. كذلك تظهر هذه الدراسة ان قطاع الصناعات التحويلية في الاردن اكثر تركيزا من قطاع الصناعات التحويلية في الدول الكبيرة مثل الهند والدول المتقدمة صناعيا مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

مقدمـــــة

تشير النظرية التقليدية في علم التنظيم الصناعي الى ان اداء الشركات (الكفاءة الانتاجية والاقتصادية، النمو، الاستقرار السعري، الخ) يتأثر مباشرة بالسلوك السوقي لتلك الشركات (مثل سياساتها الانتاجية والسعرية، والتنو يع، والبحث والتطو ير، والتواطوء) وان هذا السلوك يتأثر بدوره بهيكل السوق الذي تعمل فيه تلك الشركات. و بالرغم من ان هيكل السوق هو مفهوم متعدد الجوانب و يشتمل على عناصر كثيرة مثل عدد الشركات واحجامها، وعوائق الدخول، وهيكل التكاليف، و وفورات الحجم، الا انه غالبا ما يتم استخدام التركيز الصناعي كمؤشر عام لهيكل السوق (هامش ١). فكلما زاد التركيز في صناعة معينة كلما اقتر بت تلك الصناعة من كونها احتكارية. وعلى عكس ذلك كلما انخفض التركيز كلما كانت الصناعة اقرب الى المنافسة الكاملة.

ولقد قامت الكثير من الدراسات التي حاولت قياس مستوى التركيز في الصناعات المختلفة في العديد

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٠

من الدول و بحث العلاقة بين مستوى التركيز من جهة و بين متغيرات الاداء الصناعي، مثل الكفاءة والربح والنمو من جهة اخرى. Adleman, 1951, Bain, 1954, Amjad, 1977, Gupta, 1968, Blair, 1972, Goldschmid et al, 1974, Rotwein, 1964 Sawyer 1971, Sadesara, 1979). أما في الاردن، فبالرغم من تزايد الاهتمام بالصناعة ودورها في عملية التنمية الا انه لا يوجد دراسات واحصائيات كافية عن هيكل الصناعة الاردنية مما قد يساعد على دراسة العلاقة بين هيكل الصناعات المختلفة وادائها، بغية تحسين هذا الاداء من خلال سياسة صناعية متكاملة. وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على هيكل الصناعة الاردنية عن طريق احتساب التركيز في الصناعات الاردنية الرئيسية. وسوف نبدأ اولا بتعريف الصناعة من الناحيتين النظرية والعملية، و بعد ذلك سوف نحسب نسبة التركيز ورقم هيرفندول القياسي Herfindahl Index للصناعات المختلفة، ثم نقوم باحتساب مستوى التركيز الكلي في الاقتصاد الاردني، و بعد ذلك نقارن مستو يات التركيز المختلفة مع حسابات التركيز في الدول الاخرى.

تعريف الصناعة

ان الخطوة الاولى لاحتساب التركيز في الصناعات المختلفة هو تحديد مفهوم «الصناعة»، ذلك ان اختيار تعريف دون اخر للصناعة سوف يؤثر على حسابات التركيز التي سنقوم بها. ومن الناحية النظرية فان هناك اتفاق عام على ان الصناعة هي مجموعة مؤسسات تقوم بانتاج نفس السلعة او سلعا متشابه (هامش ٢). أما من الناحية العملية فليس هناك مثل هذا الاتفاق على مقدار التشابه بين السلع المختلفة بما يضمن تصنيفها ضمن صناعة واحدة (هامش ٣). ونظرا لاهمية تحديد مفهوم الصناعة من الناحية الاحصائية لاغراض البحوث والسياسات الاقتصادية، فقد قامت معظم الدول بتصنيف المؤسسات فيها الى صناعات مختلفة على ضوء معايير محدده. كذلك فقد قامت هيئة الامم المتحدة بتطو ير نظام متكامل للتصنيف الصناعي يطلق عليه «الدليل الدولي للنشاط الاقتصادي» واحيانا «التصنيف الصناعي القياسي الدولي (International Standard Industrial Classification)، و يختصر عادة بالرمز ISIC (Nations, 1971 United). وتتبنى دائرة الاحصاءات العامة في الاردن هذا التصنيف الدولي وتطبقه في تصنيف البيانات الاحصائية التي تنشرها عن الناتج القومي والاستخدام وتعداد السكان والاحصاءات الاقتصادية المختلفة (هامش ٤). والتصنيف الدولي عبارة عن تقسيم احصائي للمؤسسات الصناعية حسب النشاط الرئيسي لتلك المؤسسات، ومصممه بتسلسل هرمي الى مستو يات حسب درجة التفصيل بحيث تصنف النشاطات الرئيسية في الاقتصاد كله الى عشرة قطاعات رئيسية Major Divisions، ثم يتم تجزئة كل قطاع رئيسي الى عدة قطاعات Divisions، وتتم تجزئة كل قطاع بعد ذلك الى مجموعات رئيسية Major Groups، وكل مجموعة رئيسية تنقسم بدورها الى مجموعات Groups. وتستعمل الرموز الرقمية للدلالة على المستو يات المختلفة بحيث يرمز لكل قطاع رئيسي بخانة رقمية واحدة كالتالي:

قطاع رئيسي ١: الزراعة، والصيد، والغابات، وصيد الاسماك.

قطاع رئيسي ٢: التعدين والمقالع.

قطاع رئيسي ٣: الصناعات التحو يلية.

قطاع رئيسي ٤: الكهر باء، والماء، والغاز.

قطاع رئيسي ٥: التشييد والبناء.
قطاع رئيسي ٦: تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق.
قطاع رئيسي ٧: النقل، والتخزين، والمواصلات.
قطاع رئيسي ٨: التمو يل، والتأمين، والعقارات، والخدمات التجارية.
قطاع رئيسي ٩: خدمات اجتماعية وشخصية.
قطاع رئيسي صفر: انشطة غير معرفة في مكان آخر.

اما القطاعات الفرعية فيرمز لكل قطاع منه بخانتين رقميتين تشير الخانة الاولى من اليسار الى رمز القطاع الرئيسي. فعلى سبيل المثال، تقسم الصناعة التحو يلية Manufacturing الى تسع قطاعات تبدأ جميعها من اليسار بالرقم (٣) على النحو التالي:
قطاع ٣١: صناعة المواد الغذائية، والمشرو بات، والتبغ.
قطاع ٣٢: صناعة المنسوجات والملبوسات، والصناعات الجلدية.
قطاع ٣٣: صناعة الخشب ومنتجاته بما في ذلك الاثاث.
قطاع ٣٤: صناعة الورق ومنتجاته، والطباعة، والنشر.
قطاع ٣٥: صناعة الكيماو يات والمنتجات الكيماو ية من النفط والفحم ومنتجات المطاط والبلاستيك.
قطاع ٣٦: صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم).
قطاع ٣٧: الصناعات المعدنية الاساسية.
قطاع ٣٨: صناعة المنتجات المعدنية المصنعة، والمكائن، والمعدات.
قطاع ٣٩: صناعات تحو يلية اخرى.

اما المجموعات الرئيسية فيرمز لكل واحدة منها بثلاث خانات رقمية. فعلى سبيل المثال فان قطاع المواد الغذائية والمشرو بات والتبغ (قطاع ٣١) يقسم الى المجموعات الرئيسية التالية:
مجموعة رئيسية ٣١١ ــ ٣١٢: صناعة المواد الغذائية.
مجموعة رئيسية ٣١٣ : صناعة المشرو بات.
مجموعة رئيسية ٣١٤ : صناعة التبغ.

واخيرا يرمز للمجموعات الفرعية باربع خانات رقمية. فعلى سبيل المثال، يتم تقسيم صناعة المواد الغذائية (مجموعة رئيسية ٣١١) الى المجموعات التالية:
مجموعة ٣١١١: المسالخ واعداد وحفظ اللحوم.
مجموعة ٣١١٢: صناعة منتجات الحليب.
مجموعة ٣١١٣: حفظ وتعليب الفواكه والخضار.
مجموعة ٣١١٤: حفظ وتعليب الاسماك والحيوانات البحرية الاخرى.
مجموعة ٣١١٥: تصنيع الزيوت والدهون النباتية والحيوانية.
مجموعة ٣١١٦: مطاحن الحبوب.
مجموعة ٣١١٧: صناعة منتجات المخابز.
مجموعة ٣١١٨: مصانع ومطاحن السكر.
مجموعة ٣١١٩: صناعة الكاكاو، والشوكلاته، والحلو يات.

وهذا التسلسل التفرعي للتصنيف يتيح تجميع ومقارنة البيانات بصورة متجانسة. ولعل من السهل

ملاحظة ان البيانات عن المجموعات (مستوى اربع خانات رقمية) هي الاكثر تفصيلا ولكنها ايضا الاكثر صعوبة في الحصول عليها خصوصا وان هناك الكثير من المؤسسات التي تصنف في مجموعة معينة وتنتج سلعا تنتمي الى اكثر من مجموعة اخرى.

اطار واسلوب الدراسة

سوف نتناول في هذه الدراسة حسابات التركيز في الصناعات التحويلية Manufacturing وهي الصناعات التي يبدأ رمزها الدولي من اليسار بالرقم (٣)، والتي يتم تعريفها على انها «التحويل الميكانيكي او الكيماوي للمواد العضوية وغير العضوية الى مواد اخرى جديدة سواء تمت هذه العملية بواسطة المكائن او يدويا وكذلك سواء تمت في المصانع ام في البيوت وسواء بيعت هذه المنتجات بالجملة او بالمفرق» (وزارة التخطيط ١٩٧١: ١٩). أي اننا سوف نستثني من هذه الدراسة قطاع المقالع والتعدين (رمز دولي ٢٩٠) وكذلك انتاج الطاقة الكهربائية (رمز دولي ٤١٠) والخدمات الصناعية (رمز دولي ٩٥٠) بالرغم من ان دائرة الاحصاءات العامة في الاردن تدرج هذه النشاطات في الدراسات الصناعية والتعدادات الصناعية التي تصدرها في فترات دورية (هامش ٥). وقد اخترنا سنة ١٩٨٤ لحساب معدلات التركيز للصناعات الاردنية حسب مستويات التصنيف المختلفة وذلك نظراً لتوفر بيانات واحصائيات مقبولة عن هذه الفترة من خلال التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤، بالاضافة الى معلومات اضافية غير منشورة من دائرة الاحصاءات العامة وسوق عمان المالي والمؤسسات الصناعية الكبرى نفسها. وقد تمت مقارنة البيانات مع الدراسات الصناعية لفترات زمنية مختلفة للتأكد من تطابقها (هامش ٦).

معايير الحجم

نظرا لان دراسات التركيز الصناعي تحتاج الى مقارنة احجام المؤسسات المختلفة فلا بد من اختيار معيار مناسب لقياس احجام هذه المؤسسات. وبصفة عامة فان هناك اربعة معايير تستخدم عادة لهذه الغاية: المبيعات، الموجودات، القيمة المضافة، والعمالة. ويؤخذ على المعايير الثلاثة الاولى تأثرها بتقلبات الاسعار نظرا لاحتسابها بالدينار او العملات الاخرى. ولكن يمكن تلافي هذا المأخذ احيانا، او التخفيف من اثره، عند مقارنة التركيز الصناعي بين سنوات مختلفة وذلك عن طريق تثبيت اسعار السلع في الصناعات محل الدراسة. وبالرغم من ان المبيعات هي اكثر معايير الحجم المتوفرة استعمالا نظرا لسهولتها، الا انها اضعفها نظرا لانها تهمل درجة التكامل العمودي في الصناعة (هامش ٧). ويتم احيانا استخدام كمية المبيعات بدلا من قيمة المبيعات كمقياس للحجم. ولكن هذا الاسلوب يصلح فقط عندما تكون السلعة متجانسة تماماً في الصناعة الواحدة بأكملها، وهو امر نادر الحدوث في معظم الصناعات التحويلية (هامش ٨). أما القيمة المضافة فهي افضل معيار لحجم المؤسسة ولكنها اصعب هذه المعايير حصولا عليها. أما موجودات (اصول) المؤسسة فانها تتأثر بالنموذج الزمني لتراكم هذه الموجودات، خاصة اذا تغيرت الاسعار خلال فترة التراكم، كما أنها تتأثر كثيرا بالطريقة المحاسبية التي تتبعها المؤسسات في استهلاك موجوداتها مما يجعل المقارنة بين احجام المؤسسات المختلفة على اساس قيمة موجوداتها غير دقيقة. أما عدد العاملين فهو ايضا يعاني من عيوب كمعيار للحجم، ذلك انه يعتبر ضمنا ان جميع

العاملين في المؤسسات المختلفة متساوون من حيث الكفاءة والخبرة والانتاجية، كذلك فقد يكون هناك اساليب تقنية مختلفة تتبع في الصناعة الواحدة لانتاج نفس السلعة. فالمؤسسات الكبيرة تكون عادة ذات كثافة رأسمالية مرتفعة وتعتمد بدرجة عالية على التشغيل الآلي اكثر من اعتمادها على الايدي العاملة، و بالتالي فهي تستخدم عددا من العاملين اقل نسبيا مما تستخدم مؤسسات اخرى لا تتوفر لها مثل هذه الظروف.

من الواضح انه لا يوجد معيار «أمثل» لقياس حجم المؤسسات الصناعية، و بالتالي فان اختيار معيار دون اخر يعتمد عادة على اهداف البحث وتوفر البيانات. وقد اخترنا في هذه الدراسة استخدام عدد العاملين في المؤسسات كمعيار لحجم هذه المؤسسات لعدة اسباب اهمها: اولا، عدم تأثر هذا المتغير بتقلبات الاسعار و بالتالي يمكن استخدامه لمقارنة احجام المؤسسات في فترات زمنية مختلفة وفي اماكن جغرافية مختلفة. وثانيا، ان الحصول على معلومات عن هذا المتغير متوفرة بدقة اكبر عن المؤسسات الاردنية مقارنة بحجم المبيعات والقيمة المضافة والموجودات (هامش٩). ولعل من حسن الحظ ان معظم الدراسات التي تمت في الدول الاخرى تشير الى ان النتائج التي يتم الحصول عليها لا تتأثر كثيرا باختلاف معيار حجم المؤسسة الذي يستعمل لان جميع المعايير مترابطة كثيرا مع بعضها البعض، و بالتالي فان استعمال «عدد العاملين» كمؤشر للحجم ليس له سلبيات هامة (Koch 1980: 151). وفي الواقع، فقد قام معهد الشؤون الاقتصادية في بريطانيا عام ١٩٥٩ باستقصاء للحقائق خاص بمعايير الحجم، واعتبر العمالة ودورة رأس المال بديلين مقبولين كمعايير للحجم (بيتشام و وليامز، ١٩٦٩: ٨٤ ــ ٨٥).

نسب التركيز

يعرف التركيز الصناعي بأنه سيطرة عدد صغير من المؤسسات الكبيرة التي تنتج سلعة ما على سوق تلك السلعة (Blair, 1972: 2). وهناك اكثر من معيار لقياس مستوى التركيز في صناعة ما أهمها واكثرها انتشارا هي نسب التركيز ورقم هيرفندول القياسي (هامش ١٠). وتشير نسبة التركيز في صناعة معينة الى حصة المؤسسات الكبرى في تلك الصناعة ككل. و بالرغم من ان العادة قد جرت على احتساب نسبة التركيز لار بع مؤسسات الا أن هناك العديد من الدراسات التي قامت ايضا باحتساب نسبة التركيز لثماني مؤسسات ولعشرين مؤسسة ولخمسين مؤسسة (هامش ١١). واذا أخذنا عدد العاملين كمعيار للحجم فان نسبة التركيز لأ ربع مؤسسات يمكن احتسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة التركيز لاربع مؤسسات} = \frac{\text{عدد العاملين في المؤسسات الاربعة الكبرى}}{\text{مجموع عدد العاملين في الصناعة بأكملها}}$$

و يتضح من هذه المعادلة البسيطة ما يلي: أولا، ان نسبة التركيز تتأثر كثيرا بمستوى تصنيف الصناعة. فتصنيف الصناعة الى مجموعات (مستوى ار بع خانات رقمية) يرفع نسبة التركيز كثيرا مقارنة بتصنيف الصناعة الى مجموعات رئيسية (ثلاث خانات رقمية) او الى قطاعات (خانتين رقميتين) او قطاعات رئيسية (خانة رقمية واحدة). ثانيا، ان اختيار مستوى الصناعة وعدد المؤسسات التي تحتسب نسبة

التركيز لها تعاني من عنصر تحكمي في اختيار الارقام. فبعض الدراسات تقوم باحتساب نسبة التركيز لأربع مؤسسات على اساس اربع خانات رقمية بينما تقوم دراسات اخرى باحتساب نسبة التركيز لثماني مؤسسات على اساس ثلاث خانات رقمية. وهذا يجعل عملية المقارنة بين الدراسات المختلفة أمراً ليس بالسهل و يحتاج الى تدقيق وملاحظة شديدين. ثالثا، تتراوح نسبة التركيز لأربع مؤسسات بين واحد صحيح عندما يكون في الصناعة ٤ مؤسسات او اقل (اي احتكار قلة او احتكار تام) وقريبا من الصفر عندما يزداد عدد المؤسسات وتقل احجامها (اي منافسة) (هامش ١٢).

رقم هيرفندول القياسي

و يطلق عليه احيانا رقم هيروفندول ــ هيرشمان القياسي Herfindahl Hirschman Index و يرمز له بالرمز H. وهو عبارة عن مجموع مربعات الحصص السوقية الفردية لكل المؤسسات الداخلة في الصناعة اي

$$H = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$$

حيث S هو حصة المؤسسة في الصناعة (على سبيل المثال عدد العاملين في المؤسسة مقسوما على عدد العاملين في الصناعة) وN هو عدد المؤسسات الموجودة في الصناعة (هامش ١٣). وتتراوح قيمة رقم هيرفندول القياسي ما بين واحد صحيح (في حالة الاحتكار التام) وقريبا من الصفر (في حالة المنافسة) (هامش ١٤).

و يمتاز رقم هيرفندول القياسي عن نسبة التركيز بأنه اكثر دقة و يعكس توزيع الحصص السوقية لجميع المؤسسات في الصناعة وليس المؤسسات الاربع (او الثماني) الكبرى. ولكنه في نفس الوقت يعطي وزنا أكبر للحصص السوقية للمؤسسات الكبرى (هامش ١٥). أما المأخذ الرئيسي لهذا المعيار فهو انه يتطلب معلومات عن كافة المؤسسات الموجودة في الصناعة وهو امر ليس بالسهل الحصول عليه. ولكن هذا المأخذ ليس خطيراً كما يبدو للوهلة الاولى ذلك ان عدم وجود معلومات عن المؤسسات الصغيرة لن يؤثر على رقم هيرفندول بشكل ملحوظ (هامش١٦).

مستوى التركيز في الصناعات الاردنية

حيث ان التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤ يقوم بتصنيف الصناعات الاردنية الى مجموعات رئيسية (مستوى ثلاث خانات رقمية) فقد بدأنا باحتساب نسب التركيز المختلفة (لاربع مؤسسات، ثماني مؤسسات، وعشرين مؤسسة) بالاضافة الى رقم هيرفندول القياسي لهذه المجموعات الرئيسية. وقد اضفنا المقالع والتعدين وانتاج الطاقة الكهربائية والخدمات الصناعية ليتطابق مع التعداد. والجدول رقم (١) يبين هذه النسب.

ونلاحظ ان الخدمات الصناعية هي اقل الصناعات تركيزا، وهذا شيء ليس مستغربا حيث ان معظم المؤسسات في هذه الصناعة عبارة عن كراجات صغيرة لتصليح السيارات. وكما يتضح من التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤ فان عدد المؤسسات التي يعمل بها أقل من (٥) عمال في هذه الصناعة قد بلغ

جدول رقم (١)

معدلات التركيز في المجموعات الصناعية الرئيسية الاردنية على اساس عدد العاملين (مستوى ثلاث خانات رقمية) ـ عام ١٩٨٤

نوع الصناعة (مجموعات رئيسية)	الرمز الدولي ISIC	عدد المؤسسات	نسبة التركيز لاربع مؤسسات	لثماني مؤسسات	لعشرين مؤسسة	رقم هيرفندول القياسي
المقالع والتعدين	٢٩٠	١٦١	٧٩ر٩	٨١ر١	٨٥ر٠	٤٠١ر٠
المواد الغذائية	٣١١و٣١٢	٧٢٦	١٢ر٤	١٩ر٠	٣٠ر٧	٠٠٨ر٠
المشروبات	٣١٣	١٦	٥٨ر٧	٧٦ر٧	١٠٠ر٠	١٥٤ر٠
التبغ والسجائر	٣١٤	٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٨٩٧ر٠
الغزل والنسيج	٣٢١	١١٧	٤٢ر٨	٥٥ر٦	٧٢ر١	٠٧٠ر٠
الملبوسات الجاهزة	٣٢٢	٧٢٨	١٦ر٥	٢٦ر١	٣٦ر٦	٠١٢ر٠
الدباغة والجلود	٣٢٣	٣١	٧٠ر٣	٧٨ر٠	٩٣ر٠	٢٤١ر٠
الاحذية	٣٢٤	١٠١	٥١ر٠	٥٨ر٢	٦٩ر١	٠٨٩ر٠
منتجات الاخشاب والاثاث	٣٣١و٣٣٢	١١٠٠	٢٧ر٣	٣١ر٩	٣٨ر١	٠٢٧ر٠
الورق ومنتجاته	٣٤١	١٦	٧٥ر٥	٨٨ر٥	١٠٠ر٠	١٧٢ر٠
الطباعة والنشر	٣٤٢	١٠٠	٥٠ر٥	٦٢ر٦	٧٥ر٢	٠٦٦ر٠
الصناعات الكيماوية	٣٥١و٣٥٢	٦١	٥٦ر٤	٦٦ر٦	٨٥ر٢	١٠٤ر٠
تكرير البترول	٣٥٣	١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١ر٠٠٠
منتجات المطاط	٣٥٥	٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٣٠٠ر٠
منتجات البلاستيك	٣٥٦	٥٤	٢٩ر٦	٤٣ر٧	٧٢ر٢	٠٤٢ر٠
المنتجات غير المعدنية	٣٦	٨٤٨	٣١ر٩	٣٦ر٢	٤٢ر٧	٠٣٨ر٠
المنتجات المعدنية الاساسية	٣٧١و٣٧٢	٣٠	٥١ر٨	٧٦ر٣	٩٦ر٥	٠٩١ر٠
المنتجات غير الكهربائية	٣٨١و٣٨٢	١٢٦٠	٩ر٥	١٥ر٦	٢٦ر٠	٠٠٥ر٠
المنتجات الكهربائية	٣٨٣	١٢	٨٥ر٦	٩٧ر٣	١٠٠ر٠	٣٨٤ر٠
معدات النقل	٣٨٤	٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٤٣٨ر٠
صناعات متفرقة	٣٩٠	٧	٧٥ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٧٢ر٠
انتاج الطاقة الكهربائية	٤١٠	٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٣٦٦ر٠
خدمات صناعية	٩٥١	٣١٤٩	١ر٧	٢ر٦	٤ر٣	٠٠١ر٠
المجموع او المعدل		٨٥٣٣	٥٧ر٧	٦٥ر٩	٧٥ر١	٢٢١ر٠

(٢٩٣٧) مؤسسة يعمل بها (٦١٥٢) عامل، اي بمعدل عاملين تقريبا لكل مؤسسة. اما المؤسسات التي يعمل بها (٥) عمال فاكثر فقد بلغ عددها في هذه الصناعة (٢١٢) مؤسسة يعمل بها (١٤٨٠) عامل، اي بمعدل (٧) عمال تقريبا لكل مؤسسة (دائرة الاحصاءات العامة ١٩٨٦: ١٣و٣٨). واذا استثنينا نشاط المقالع والتعدين وانتاج الطاقة الكهربائية والخدمات الصناعية فاننا نلاحظ ان صناعة تكرير البترول هي اكثر الصناعات الاردنية تركيزا، تليها صناعة التبغ والسجائر، ثم صناعة معدات النقل، وصناعة المنتجات الكهربائية، وصناعة منتجات المطاط والدباغة والجلود، بينما نلاحظ ان صناعة المنتجات غير الكهربائية هي الاقل تركيزا تليها صناعة المواد الغذائية ثم صناعة الملبوسات الجاهزة.

ولكن تصنيف الصناعات الى مجموعات رئيسية (٣ خانات رقمية) هو تعريف واسع للصناعة و بالتالي فان كل مجموعة رئيسية تضم سلعا مختلفة، وغير متنافسة احيانا، مما يجعل نسبة التركيز على هذا المستوى مؤشرا ليس دقيقا على القوة الاحتكارية في الصناعة. لذلك فقد قمنا باحتساب معدلات التركيز للمجموعات الصناعية على مستوى اربع خانات رقيمة. وحسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة فان هناك (٦٣) صناعة (مجموعة) على مستوى اربع خانات رقمية تم احتساب معدلات التركيز لها. والجدول رقم (٢) يبين نسب التركيز ورقم هيرفندول القياسي لأهم هذه الصناعات (هامش ١٧). و يلاحظ ان الصناعات الاكثر تركيزا هي البيره والأسمدة وتكرير النفط حيث رقم هيرفندول القياسي واحد صحيح في كل منها مما يعني وجود احتكار تام في تلك الصناعات، تليها صناعة نشر وتسو ية الخشب، ثم صناعة التبغ فدباغة وتجهيز الجلود ثم الاسمنت وتقطير المشرو بات الروحية. و بالمقابل، فان الصناعات الأقل تركيزا هي صناعة المنتجات المعدنية الانشائية ثم صناعة المنتجات غير المعدنية فمكائن النجارة والمعادن ثم صناعة الاثاث والتركيبات الخشبية ثم الملابس الجاهزة وصناعة الخبز.

واذا اخذنا باسلوب بلير في تقسيم الصناعات المختلفة حسب تركيزها (Blair, 1972) فاننا نستطيع تصنيف الصناعات الاردنية كما هو واضح من الجدول رقم (٣).

ونلاحظ من هذا الجدول ان معظم الصناعات الاردنية مركزة، حيث ان اكثر من ثلاثة ارباع هذه الصناعات تزيد نسبة التركيز فيها عن (٥٠) في المائة، اي ان المؤسسات الاربعة الكبرى في كل صناعة منها توظف اكثر من نصف العمالة الموظفة في الصناعة ككل. واذا افترضنا وجود علاقة طردية في نفس الصناعة بين عدد العاملين في المؤسسة والقيمة المضافة التي تنتجها تلك المؤسسة، فان الجدول رقم (٣) يعني ان حوالي ثلاثة ارباع الصناعات الاردنية يمكن وصفها بأنها احتكار قلة Oligopoly، اي ان عدد قليل من المؤسسات يسيطر على تلك الصناعات، مما يعني وجود قوة سوقية مرتفعة فيها (هامش ١٨).

ولا شك ان تقسيم الصناعة الى مجموعات ذات اربع خانات رقيمة لا يزال يخفي بعض التفاصيل الهامة حيث يجمل اكثر من صناعة في نفس المجموعة، مما حدا بكثير من الدول الى محاولة تحديد مفهوم الصناعة بتفصيل ودقة اكبر. فعلى سبيل المثال يقوم دليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي بتصنيف الصناعات الى اقسام (خانتين) وابواب (ثلاث خانات) وفصول (اربع خانات) وانشطة (ست خانات) بحيث تتضمن الانشطة وصفا تفصيليا لفروع الصناعات المختلفة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٠). بينما تقوم الولايات المتحدة الامريكية باستخدام نظام التصنيف

جدول رقم (٢)
معدلات التركيز لبعض المجموعات الصناعية الاردنية
(مستوى الاربع خانات رقمية) ـ عام ١٩٨٤ على اساس عدد العاملين

نسبة التركيز

نوع الصناعة (مجموعات)	الرمز الدولي ISIC	عدد المؤسسات	لاربع مؤسسات	لثماني مؤسسات	لعشرين مؤسسة	رقم هيرفندول القياسي
صناعة الالبان ومنتجاتها	٣١١٢	٤١	٦١ر٥	٨٠ر٣	٩٢ر٤	٠ر١٢٨
تعليب وحفظ الفواكه والخضروات	٣١١٣	٣٠	٧٣ر٧	٨٠ر٠	٩٧ر٠	٠ر٢٣٧
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية	٣١١٥	٥٣	٢٢ر٧	٣٨ر٠	٦٥ر٢	٠ر٠٢٩
طحن الغلال وتجهيز الحبوب	٣١١٦	٥٥	٥٨ر٣	٧٥ر٣	٨٥ر٠	٠ر١٠١
صناعة الخبز ومنتجات المخابز	٣١١٧	٣٧٠	١٧ر٣	٢١ر٢	٣٢ر٠	٠ر٠١٣
الكاكاو والشوكلاته والحلويات	٣١١٩	١٣٣	٣٣ر٦	٤٤ر٩	٦٠ر٢	٠ر٠٥٩
اعلاف الحيوانات	٣١٢٢	٥	٩٤ر٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٢٤٢
تقطير وتكرير المشروبات الروحية	٣١٣١	٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٥٠٨
صناعة البيرة	٣١٣٣	١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١ر٠٠٠
المشروبات الخفيفة والمياه الغازية	٣١٣٤	١٣	٧١ر٣	٨٩ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٢٢٧
صناعة التبغ	٣١٤٠	٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٨٩٧
الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات	٣٢١١	٨	٩٨ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٤١٤
المنتوجات الجاهزة من المنسوجات	٣٢١٢	١٥	٧٠ر٠	٨٨ر٨	١٠٠ر٠	٠ر٢٢٠
صناعة التريكو	٣٢١٣	٤٤	٣٦ر١	٥٤ر١	٧٧ر٥	٠ر٠٥٣
السجاد والبسط	٣٢١٤	٤٥	٥١ر١	٥٩ر٣	٨٥ر٠	٠ر٠٩٨
الملابس الجاهزة عدا الاحذية	٣٢٢٠	٧٢٨	١٦ر٥	٢٦ر١	٣٦ر٦	٠ر٠١٢
دباغة وتجهيز الجلود	٣٢٣١	٩	٩٢ر٠	٩٨ر٥	١٠٠ر٠	٠ر٧٢٥
الاحذية عدا المطاطية والبلاستيكية	٣٢٤٠	١٠١	٥١ر٠	٥٨ر٢	٦٩ر١	٠ر٠٨٩
نشر وتسوية الاخشاب	٣٣١١	١٢	٩٨ر٦	٩٩ر٢	١٠٠ر٠	٠ر٩٢٧
العبوات والمنتجات الصغيرة من الخشب	٣٣١٢	٨٥	٣٣ر١	٤٠ر٥	٧٣ر٥	٠ر٠٦١
الاثاث والتركيبات الخشبية	٣٣٢٠	١٠٠٢	١٧ر٠	٢١ر٠	٢٧ر٢	٠ر٠١٠
عجينة الورق والورق والكرتون	٣٤١١	٥	٩٥ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٣٢٧
العبوات والصناديق من الورق والكرتون	٣٤١٢	٦	٨٠ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٢١٠
الطباعة والنشر والصناعات المتعلقة بها	٣٤٢٠	٩٧	٥١ر٥	٦٣ر٨	٧٦ر٧	٠ر٠٨١
الكيماويات الاساسية	٣٥١١	٦	٨٥ر٧	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٢٣٢
الاسمدة	٣٥١٢	١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١ر٠٠
الدهان	٣٥٢١	٢٠	٥٨ر٨	٧٦ر٨	١٠٠ر٠	٠ر١١٣
العقاقير والادوية	٣٥٢٢	٧	٩١ر٨	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٤١٨
الصابون ومستحضرات التجميل	٣٥٢٣	١٥	٨٠ر٥	٩٢ر٧	١٠٠ر٠	٠ر٣٦٥
تكرير البترول	٣٥٣٠	١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١ر٠٠٠

تابـع

نوع الصناعة (مجموعات)	الرمز الدولي ISIC	عدد المؤسسات	نسبة التركيز لأربع مؤسسات	نسبة التركيز لثماني مؤسسات	نسبة التركيز لعشرين مؤسسة	رقم هيرفندول القياسي
منتجات البلاستيك	٣٥٦٠	٥٤	٢٩ر٦	٤٣ر٧	٧٢ر٢	٠ر٠٤٢
الفخار والخزفيات والصيني	٣٦٢٠	٦٠	٣٤ر٥	٤٥ر٦	٦١ر٥	٠ر٠٥٠
الاسمـنت	٣٦٩٢	٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٥٢٥
منتجات غير معدنية غ.م	٣٦٩٩	٧٥٧	٩ر٢	١٣ر٢	٢١ر٦	٠ر٠٠٥
الصناعات الاساسية للمعادن غير الحديدية	٣٧٢	١٠	٩١ر١	٩٩ر٠	١٠٠ر٠	٠ر٤٢٩
ادوات القطع والعدد اليدو ية والخردوات	٣٨١١	٣٥	٦٥ر٨	٨١ر٣	٩٣ر٣	٠ر١٢٣
الاثاث والتركيبات المعدنية	٣٨١٢	٣٨	٥٠ر٤	٦٤ر٩	٨٧ر٣	٠ر٠٩٥
المنتجات المعدنية الانشائية	٣٨١٣	٧٨٣	٤ر٨	٦ر٨	١٠ر٩	٠ر٠٠٢
منتجات معدنية غ.م.	٣٨١٩	١٣٨	٣٧ر٤	٥٣ر٣	٦٩ر٩	٠ر٠٥١
مكائن نجارة ومعادن	٣٨٢٣	١٩١	١١ر٣	١٦ر٩	٣١ر٥	٠ر٠٠٩
ماكينات ومعدات غير كهر بائية	٣٨٢٩	١٧	٧٨ر١	٩٠ر٦	١٠٠ر٠	٠ر١٧٧
صناعة الحديد والصلب الأساسية	٣٧١٠	٢٠	٦٠ر٦	٨٢ر٦	١٠٠ر٠	٠ر١١٦

غ.م. غير مذكورة في مكان آخر.

ملاحظة: بالرغم من اننا احتسبنا نسب التركيز ورقم هيرفندول لجميع الصناعات، الا اننا نكرنا في الجدول أعلاه أهم الصناعات المعرفة بوضوح.

جدول رقم (٣)
توزيع الصناعات الأردنية حسب نسبة التركيز
لأربع مؤسسات (حسب العمالة) عام ١٩٨٤

الفئـــة	نسبة التركيز لأربع مؤسسات	عدد الصناعات (٤ خانات)	نسبة مئوية
صناعات مركزة	٥٠٪ فاكثر	٤٩	٧٨٪
صناعات معتدلة التركيز	٢٥ ـ ٤٩٪	٧	١١٪
صناعات غير مركزة	اقل من ٢٥٪	٧	١١٪
المجموع		٦٣	١٠٠٪

الصناعي النموذجي Standard Industrial Classification الذي يقسم الصناعات الى خطوط انتاج مفصلة ذات سبع خانات رقمية (U.S. Office of Management and Budget 1971) أما في الاردن فتقوم دائرة الاحصاءات العامة بمحاولة استحداث تعريف اكثر تفصيلا للصناعات على مستوى خمس او ست خانات رقمية. ولا شك ان اي تعريف مفصل للصناعة يواجه صعوبات اهمها صعوبة نشر معلومات كافية عن المؤسسات الصناعية بدون افشاء سرية تلك المعلومات. كذلك فان الكثير من المؤسسات الكبيرة نسبيا تنتج سلعا تنتمي الى اكثر من صناعة عندما يكون تعريف تلك الصناعات اكثر تفصيلا، مما ينجم عنه صعوبات احصائية. وتلجأ دائرة الاحصاءات العامة الى تصنيف المؤسسات حسب المصدر الرئيسي لانتاجها. والجدول رقم (٤) يظهر مستويات التركيز لبعض الصناعات التفصيلية. ونلاحظ من هذا الجدول ان نسب التركيز (لأربع مؤسسات) على مستوى (٥) خانات رقمية تبدو مرتفعة بشكل ملحوظ اذا ما قورنت بنسب التركيز للصناعات على مستوى (٤) خانات رقمية.

التركيز الكلي في الصناعة الاردنية

ان التحليل السابق يشير الى ان الصناعات الاردنية هي بصفة عامة صناعات عالية التركيز. و يمكن تأكيد هذه النتيجة عن طريق احتساب درجة التركيز في القطاع الصناعي ككل. وهناك طريقتان تتبعان عادة لهذا الغرض: الاولى هي معدل نسب التركيز الصناعي، والثانية هي نسبة التركيز الاجمالية.

ان معدل نسب التركيز الصناعي Interindustry Concentration ليس سوى معدل حسابي (بسيط او مرجح) لنسب التركيز في الصناعات المختلفة. وكما يتضح من الجدول رقم (٥) فان هذا المعدل يتأثر بتعريف الصناعة ومستوى التفصيل فيها، فهو أعلى بكثير عندما يتم تقسيم الصناعة التحو يلية الى مجموعات (أربع خانات رقمية) بدلا من مجموعات رئيسية (ثلاث خانات رقمية). كذلك يتضح ان هذه النسب مرتفعة جدا وتؤكد ما سبق التوصل اليه من وجود قوة احتكارية عالية في الصناعات الاردنية.

و يمكن الوصول الى نفس النتيجة باستخدام نسبة التركيز الاجمالية Aggregate Concentration والتي تقيس حصة المؤسسات الصناعية الكبرى بالنسبة للقطاع الصناعي ككل. و يتم اختيار المؤسسات الكبرى بغض النظر عن الصناعة التي تنتمي اليها تلك المؤسسات، ولهذا السبب فان هذا المعيار للتركيز الكلي لا يتأثر بالتعريف الواسع او الضيق للصناعة. وقد قمنا باحتساب نسبة التركيز الاجمالية في قطاع الصناعات التحو يلية لخمسين، ومائة، ومائة وخمسين، ومائتي مؤسسة. والجدول رقم (٦) يلخص هذه النتائج.

و يتضح من هذا الجدول ان الخمسين مؤسسة صناعية الكبرى توظف اكثر من ثلث العمالة في قطاع الصناعات التحو يلية ككل، بينما توظف المائة وخمسون مؤسسة الكبرى حوالي نصف العمالة في قطاع الصناعات التحو يلية (هامش ١٩). ولا شك ان هذه الارقام تعزز النتيجة السابقة عن تركيز الصناعة الاردنية.

مقارنة التركيز الصناعي في الاردن مع الدول الاخرى

لقد ظهرت الكثير من الدراسات في العديد من الدول عن حسابات التركيز واستخدامها مما يتيح فرصة مناسبة لمقارنة هذه الحسابات بين الاردن وتلك الدول. ولكن مثل هذه المقارنة تواجه صعوبات رئيسية

جدول رقم (٤)
معدلات التركيز في بعض الصناعات الاردنية (مستوى خمس خانات رقمية) على اساس عدد العاملين عام ١٩٨٤

اسم الصناعة	رمز الصناعة	عدد المؤسسات	عدد العاملين	نسبة التركيز لاربع مؤسسات
صناعة الالبان	٣١١٢١	١٧	٤٤٩	٧٣ر٩
معاصر الزيتون	٣١١٥٥	٤٤	٤٢٧	٣٦ر٠
منتجات طحن الغلال	٣١١٦١	٥٣	٤٦٥	٦٠ر٤
منتجات المخابز	٣١١٧١	٣٣٤	١٨٠٦	١٤ر٦
حلويات	٣١١٩٤	١٠٩	٧٨١	٤٤ر٢
الاعلاف	٣١٢٢١	٥	١٤٢	٩٤ر٤
المشروبات الروحية	٣١٣١١	٢	١٢٤	١٠٠ر٠
البيرة	٣١٣٣١	١	٤٥	١٠٠ر٠
مياة معدنية	٣١٣٤١	٣	١٨٣	١٠٠ر٠
سجائر	٣١٤٠١	١	٦٩١	١٠٠ر٠
خياطة وملابس جاهزة	٣٢٢٠١_٩	٧٢٨	٢٧٠٣	١٦ر٥
منتجات جلدية	٣٢٣٣٤	١٤	٩٣	٧١ر٠
احذية	٣٢٤٠١_٢	١٠٠	٦٢٨	٥٦ر٢
العبوات والمنتجات الخشبية الصغيرة	٣٣١٢١	٨٥	٤٨٤	٣٣ر١
اثاث خشبي وديكور	٣٣٢٠١_٩	١٠٠٢	٣٤٢٣	١٧ر٠
الورق الصحي	٣٤١١٨	٣	٤٣٢	١٠٠ر٠
طباعة ونشر	٣٤٢٠١_٩	٩٧	١٦٣٢	٥١ر٥
دهانات	٣٥٢١١	١٩	٣٥٠	٦٠ر٠
ادوية	٣٥٢٢١_٩	٦	٩١١	٩٢ر٣
منظفات كيماوية	٣٥٢٣٢	١١	٦١٢	٨٧ر٨
منتجات بلاستيكية	٣٥٦٠١	٣١	٩٠٣	٤٦ر١
اسفنج	٣٥٦٠٤	٥	١٤٤	٩٩ر٣
اسمنت	٣٦٩٢١	٢	١٦٢٢	١٠٠ر٠
منشار حجر	٣٦٩٩٠	٦٢	٢٤٠	١٢ر٩
طوب	٣٦٩٩١	٥١٦	١٦٢٣	٣ر٣
تجهيزات (مواسير) اسمنتية	٣٦٩٩٢	٩	٢٨٣	٧٤ر٢
بلاط	٣٦٩٩٣	١٣٨	١٤٠٢	٢٠ر٨
حدادة	٣٨١٣٩	٧٧٤	٢٠٢٤	٤ر٩
سخانات شمسية	٣٨١٩٥	٢٣	١٣٢	٥٥ر٣
خراطة	٣٨٢٣٢	١٨٨	٥٧٤	١٠ر٨
ثلاجات	٣٨٢٩٢	٨	١٤٩	٨٥ر٩

جدول رقم (٥)
معدل نسب التركيز للصناعات التحو يلية المختلفة
(معدل حسابي بسيط) باستخدام العمالة ١٩٨٤

مستوى التركيز	مجموعات رئيسية (٣ خانات)	مجموعات (٤ خانات)
نسبة التركيز لاربع مؤسسات	٪٥٧ر٢	٪٧٠ر٨
نسبة التركيز لثماني مؤسسات	٪٦٦ر٦	٪٧٧ر٥
نسبة التركيز لعشرين مؤسسة	٪٧٦ر٩	٪٨٥ر٤
رقم هيرفندول القياسي	٪١١ر١	٪٣٢ر٢

جدول رقم (٦)
حصة المؤسسات الصناعية الكبرى من العمالة الكلية
في قطاع الصناعات التحو يلية لعام ١٩٨٤

المجموع	العمالة المستخدمة	نسبة مئو ية من المجموع
اكبر ٥٠ مؤسسة	١٤ر١٢٩	٪٣٥ر٤
اكبر ١٠٠ مؤسسة	١٧ر٤١٧	٪٤٣ر٦
اكبر ١٥٠ مؤسسة	١٩ر٥٧٢	٪٤٩ر٠
اكبر ٢٠٠ مؤسسة	٢١ر٨٨٠	٪٥٢ر٨

تتطلب حذرا واهتماما بالغين. ولعل اهم هذه الصعو بات هو وجود اختلافات جوهرية في انظمة التصنيف الصناعي التي تتبعها الدول المختلفة. فبالرغم من ان الدليل الدولي للنشاط الصناعي ISIC مصمم لتسهيل المقارنة الدولية للاحصاءات والبيانات الوطنية الا ان هناك الكثير من الدول التي ادخلت تعديلات عديدة على الدليل بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والصناعية. كذلك هناك عدد من الدول، خاصة الدول الصناعية الكبرى، قامت بتطو ير انظمة خاصة بها. فعلى سبيل المثال تتبع امريكا نظاما يسمى «التصنيف الصناعي النموذجي» (Standard Industrial Classification) يتم تصنيف الصناعة التحو يلية بموجبه الى عشرين مجموعة بخانتين رقميتين تبدأ بالرقم (٢٠) وتنتهي بالرقم (٣٩) (U.S. Office of Management and Budget, 1972). وفي بريطانيا يتبع نظام بنفس التسمية ولكن عدد الصناعات وترقيمها وتسميتها يختلف عن ذلك المتبع في امريكا (هامش ٢٠). ونظرا لوجود هذه الاختلافات الجوهرية بين الدول المختلفة في انظمة التصنيف الصناعي فان هناك الكثير من الصناعات

التي لا يمكن مقارنتها بدقة و بالتالي يجب النظر الى اي مقارنة بينها كمؤشر عام فقط لدرجة التركيز الصناعي.

ومن الصعوبات الأخرى التي تعترض عملية مقارنة التركيز هو عدم وجود احصائيات عن التركيز الصناعي للبلدان المختلفة لنفس الفترة الزمنية، نظرا لان دراسة التركيز الصناعي لا تتم سنو يا حتى في اكثر البلدان الصناعية تطورا. واحيانا لا تتوفر هذه المعلومات الا عن سنة معينة، هذا اذا توفرت، وخصوصا في البلدان النامية. ولأغراض المقارنة في هذا البحث، سنفترض ان مستو يات التركيز في البلدان المختلفة لم تتغير كثيرا خلال فترة المقارنة. وفي الواقع فان شيرير وادلمان يظهران ان معدل مستو يات التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية لم يتغير كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية (Scherer 1970: 70, Adleman 1951: 295 – 96) ولكننا لا نملك أدلة على مثل ذلك بالنسبة للبلدان الاخرى.

وهناك تحفظ هام نود ان نبينه قبل مقارنة التركيز الصناعي بين الاردن و بعض البلدان الاخرى. فقد كنا نود مقارنة التركيز الصناعي بين الاردن و بعض الدول المشابهة او المجاورة له مثل سوريا ولبنان والسعودية، ولكن عدم توفر بيانات عن التركيز الصناعي في مثل هذه الدول جعلنا نلجأ الى مقارنته مع دول اخرى تختلف من حيث الحجم او الدخل او مستو يات التنمية والتقدم التكنولوجي. وفي الواقع فان هدفنا من وراء ذلك ليس مقارنة نسب التركيز بأرقامها المطلقة، وانما مقارنة انماط التركيز الصناعي بين تلك الدول. وقد قامت دراسات عديدة مشابهة. فقد قام وايت بمقارنة التركيز الصناعي بين الباكستان والولايات المتحدة الامريكية (White, 1974)، كما قام لال بمقارنة التركيز الصناعي بين ماليزيا و بريطانيا (Lall, 1970). وقام ايفانز بمقارنة التركيز بين البرازيل والولايات المتحدة (Evans, 1977). كما قام ميلر بمقارنة التركيز الصناعي بين الدول الصغيرة في امريكا الجنو بية (مثل كوستاريكا واورغواي) مع الدول ذات الاسواق الكبيرة (مثل الارجنتين والمكسيك وفنزو يلا) (Meller, 1978). وقد دلت جميع هذه الدراسات على ان الدول الصغيرة والدول النامية هي اكثر تركيزا من الدول الكبيرة والدول المتقدمة صناعيا (هامش ٢١).

ان مقارنة نسب وانماط التركيز التي تظهرها هذه الدراسة تؤكد نفس النتائج التي توصلت اليها الدراسات الاخرى. فعلى سبيل المثال يوضح الجدول رقم (٧) مقارنة نسبة التركيز لار بع مؤسسات لبعض الصناعات في الاردن والهند. وقد حذفنا بعض الصناعات لان عملية المقارنة ليس لها معنى، نظرا لعدم وجود مثل هذه الصناعات في الاردن مثل صناعة معدات النقل وصناعة منتجات المطاط وكذلك الصناعات المتفرقة لعدم امكانية مقارنة ذلك (هامش ٢٢).

ونلاحظ من الجدول رقم (٧) ملاحظتين بارزتين، اولهما ان الصناعات الاردنية بصفة عامة أكثر تركيزا في الاردن من الهند. وثانيا ان ترتيب الصناعات حسب تركيزها ليس مختلفا كثيرا بين الدولتين. وهذه الملاحظة الثانية تبدو اكثر وضوحا في الجدول رقم (٨) الذي يقارن ترتيب مستوى التركيز في الصناعات المختلفة بين الاردن و بين مجموعة من الدول، بينها الهند ومجموعة دول امريكيا اللاتينية ومجموعة دول صناعية. ونلاحظ ان ترتيب مستوى التركيز يتشابه بدرجة ملحوظة بين الاردن والهند ودول امريكا اللاتينية، وهي جميعها دول نامية، ولكنه يختلف عن مجموعة الدول الصناعية.

جدول رقم (٧)
مقارنة نسبة التركيز لبعض الصناعات المختارة
بين الاردن والهند (اربع مؤسسات)

نوع الصناعة	الاردن(١٩٨٤)	الهند(١٩٧٠)
مواد غذائية	٪١٢ر٤	٪٢ر٠
مشروبات	٥٨ر٧	٢٣ر٩
تبغ وسجائر	١٠٠ر٠	١١ر٨
غزل ونسيج	٤٢ر٨	٤ر٢
الورق ومنتجاته	٧٥ر٥	٢٨ر٢
الطباعة والنشر	٥٠ر٥	١٠ر٢
الدباغة والجلود	٧٠ر٣	٢٣ر٥
الكيماويات ومنتجاتها	٥٦ر٤	١٢ر٤
منتجات البترول	١٠٠ر٠	٣٥ر٥
منتجات غير معدنية	٣١ر٩	٨ر٤
منتجات معدنية اساسية	٥١ر٨	١٢ر٢
المعدل	٪٥٩ر١	٪١٥ر٧

المصدر: نسبة التركيز للأردن مختارة من جدول رقم (١). أما نسبة التركيز للهند فهي مختارة من Barthwal, 1984: P. 163.

أما بالنسبة لارتفاع نسب التركيز الصناعي في الاردن عنه في الهند فهو أمر متوقع نتيجة لصغر حجم السوق ومحدودية الموارد الاقتصادية في الاردن، مما يجعل حصة المؤسسات الاربع الكبرى في الصناعة مرتفعة جدا اذا ما قورنت بالهند ذات السوق الضخم. وكما ذكرنا سابقا، فاننا نتوقع عادة ان يكون مستوى التركيز في الدول النامية والمتخلفة اعلى بشكل ملحوظ مقارنة مع التركيز في الدول المتقدمة صناعيا، وذلك بسبب صغر حجم السوق وتدني مستوى الدخل في الدول النامية والمتخلفة و بالتالي عدم قدرة تلك الاسواق على استيعاب عدد كبير من المنافسين. و بنفس المنطق يمكن ان نتوقع ان يكون مستوى التركيز الصناعي في الدول الصغيرة اعلى منه في الدول الكبيرة. وهذا ما تم تأكيده في دراسات مختلفة أهمها تلك التي قام بها شيرير ومجموعة من زملائه لدراسة التركيز في مجموعة من الدول الصناعية (Scherer et al , 1975). وقد اظهرت تلك الدراسة ان نسبة التركيز في دول صناعية صغيرة، مثل السويد و بلجيكا وسويسرا وكندا، أعلى من نسبة التركيز في دول صناعية كبرى، مثل امريكا والمانيا الغربية واليابان. كذلك اظهرت الدراسات التي قام بها باين Bain، لال Lall، وايت White برايور Pryor، وغيرهم ان المستوى العام للتركيز هو اكبر في الدول المتقدمة منه في الدول الاقل تقدما (هامش ٢٣). لذلك

جدول رقم (٨)
مقارنة ترتيب نسبة التركيز بين صناعات مختارة لمجموعة مختلفة من الدول (سنوات مختلفة)

الصناعة	الاردن	الهند	عشر دول في امريكا اللاتينية	١٢دولة صناعية مختلفة
منتجات البترول	١	١	–	٢
تبغ وسجائر	٢	٧	١	١
الورق ومنتجاته	٣	٢	٣	٨
الدباغة والجلود	٤	٤	٥	١١
المشروبات	٥	٣	٤	٩
الكيماويات ومنتجاتها	٦	٥	٨	٣
منتجات معدنية اساسية	٧	٦	٢	٦
الطباعة والنشر	٨	٨	٧	٤
الغزل والنسيج	٩	١٠	٦	١٠
منتجات غير معدنية	١٠	٩	٩	٥
مواد غذائية	١١	١١	١٠	٧

ملاحظات: الدول الصناعية هي امريكا، بريطانيا، بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا الغربية، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، ويوغسلافيا. المصدر (Proyer, 1972). دول امريكا اللاتينية هي الارجنتين، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، اكوادور، المكسيك، باراغواي، بيرو، اوروغواي، وفنزويلا، المصدر (Meller, 1978). وبالنسبة للهند فهي مبنية على دراسة (Sandesara,1979). أما بالنسبة للاردن فهي ماخوذة من الجدول السابق.

فاننا نتوقع ان يكون معدل التركيز في السوق الاردنية مرتفعا لكونها دولة نامية من جهة ولكونها صغيرة وذات سوق محدودة من جهة اخرى. وهذا ما تظهره حسابات التركيز التي قمنا بها حيث تظهر ان معدل نسب التركيز في الصناعات الاردنية على مستوى اربع خانات رقمية قد بلغ (٧١) في المائة بينما بلغ هذا المعدل عام ١٩٧٢ في الولايات المتحدة (٣٩) في المائة (U.S. Department of Commerce, 1975). وكذلك تظهر حساباتنا ان معدل نسب التركيز لاربع مؤسسات على مستوى ثلاث خانات رقمية قد بلغ في الصناعات الاردنية حوالي (٥٧) في المائة بينما بلغت هذه النسبة في الهند حوالي (١٩) في المائة عام ١٩٧٠ (Sandesara, 1979)، وتراوحت في بريطانيا بين (٢٩) و(٣٢) في المائة في العامين ١٩٥٨ و١٩٦٣ على التوالي (Sawyer 1981: 36). ولا شك ان الجدول رقم (٧) يؤكد هذه النتيجة بالتفصيل حيث نلاحظ ان نسبة التركيز في الهند، وهي دولة كبيرة ونامية، اقل بكثير من نسبة التركيز في الاردن في كافة الصناعات. كذلك يمكن ان نصل الى هذه النتيجة عند مقارنة نسب التركيز في الاردن مع دول صناعية مثل الولايات المتحدة

و بريطانيا كما يظهر في الجدول رقم (٩).

و يتضح من هذا الجدول انه في حين ان اقل من (١٠) في المائة من الصناعات في الولايات المتحدة الامريكية تزيد نسبة التركيز فيها عن (٧٠) في المائة نجد ان اكثر من (٦٠) في المائة من الصناعات في الاردن تزيد نسبة التركيز فيها عن ذلك. وفي المقابل فان اكثر من نصف الصناعات في الولايات المتحدة تقل نسبة التركيز فيها عن (٣٠) في المائة بينما نلاحظ ان حوالي (١٣) في المائة فقط من الصناعات الاردنية تصل نسبتها الى ذلك. أما في بريطانيا فان اكثر من (٦٠) في المائة من الصناعات تصل نسبة التركيز فيها اقل من (٥٠) في المائة.

واخيرا فقد قمنا بمقارنة نسبة التركيز الاجمالية Aggregate Concentration بين الاردن و بعض الدول الاخرى لمقارنة مستوى التركيز الكلي في قطاع الصناعات التحو يلية. والجدول رقم (١٠) يبين نسبة التركيز الاجمالية في كل من الاردن والولايات المتحدة الامريكية.

جدول رقم (٩)
مقارنة مستو يات التركيز في القطاع الصناعي بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا

مستوى التركيز الصناعي	الاردن (١٩٨٤)	الولايات المتحدة الامريكية (١٩٥٨)	بريطانيا (١٩٨١)
اكثر من ٧٠٪	٦٠ر٣٪	٩ر٨٪	١٤ر٧٪
٥٠ ـ ٦٩٪	١٧ر٥٪	١٥ر١٪	٢٣ر٥٪
٣٠ ـ ٤٩٪	٩ر٥٪	١٨ر٦٪	٢٩ر٤٪
اقل من ٣٠٪	١٢ر٧٪	٥٦ر٥٪	٣٢ر٤٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ملاحظات: نسبة التركيز للاردن والولايات المتحدة الامريكية محسو بة لار بع مؤسسات بينما نسبة التركيز لبريطانيا محسوبة لخمس مؤسسات.

المصدر: بالنسبة للاردن محسو بة بواسطة الباحث من بيانات دائرة الاحصاءات العامة. بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية محسو بة (Leonard, 1969 p:33). أما بالنسبة لبريطانيا راجع (Sawyer, 1981 p:33).

ونلاحظ كما هو متوقع، ان الاقتصاد الاردني شديد التركيز عند مقارنته بالولايات المتحدة الامريكية، حيث ان المائة مؤسسة صناعية الكبرى في الاردن، مثلا، توظف حوالي (٤٤) في المائة من اجمالي العمالة في قطاع الصناعات التحو يلية باكمله، بينما تصل هذه النسبة في امريكا حوالي (٢٣) في المائة. وفي بريطانيا وصلت حصة اكبر (١٠٠) مؤسسة في عام ١٩٨٠ الى حوالي (٢٨) في المائة من العمالة في الاقتصاد ككل (Sawyer, 1981: 36). ولكن اذا قارنا الاردن مع الدول النامية الاخرى فسوف نجد ان نسبة

جدول رقم (١٠)
مقارنة نسبة التركيز الاجمالية في الصناعات التحو يلية بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية

عدد المؤسسات الصناعية	نسبة التركيز في الاردن عمالة	نسبة التركيز في الولايات المتحدة عمالة	قيمة مضافة
اكبر ٥٠ مؤسسة	٪٣٥	–	٪٢٥
اكبر ١٠٠ مؤسسة	٪٤٤	٪٢٣	٪٣٣
اكبر ١٥٠ مؤسسة	٪٤٩	–	٪٣٨
اكبر ٢٠٠ مؤسسة	٪٥٣	٪٣١	٪٤٢

ملاحظة: بالنسبة للولايات المتحدة احتسبت نسبة التركيز الاجمالية على اساس القيمة المضافة للمؤسسات عام ١٩٦٦ وعلى اساس العمالة عام ١٩٧٢ اما بالنسبة للاردن فقد احتسبت نسبة التركيز الاجمالية على اساس عدد العاملين في المؤسسات عام ١٩٨٤.

المصدر: (Blair, 1972: 70) ودائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

التركيز في الاردن تبدو معتدلة. فعلى سبيل المثال في ماليزيا عام ١٩٧٢ كانت حصة المؤسسات الى (٩٨) الكبرى حوالي (٦٥) في المائة من مجموع اصول جميع المؤسسات وتنتج حوالي (٥٠) في المائة من انتاج جميع المؤسسات. وفي الفيليبين فان المؤسسات الصناعية ال (٦٠) الكبرى تمتلك حوالي (٥٤) في المائة من مجموع اصول قطاع الصناعات التحو يلية عام ١٩٧٠ (Kirkpatrick et al, 1984).

الخلاصـــة

تظهر هذه الدراسة بعض المعالم الرئيسية لهيكل الصناعة الاردنية والتي أهمها:

١. ان الصناعات التحو يلية الاردنية عالية التركيز بصفة عامة، خصوصا اذا ما قورنت بالدول الصناعية، مثل الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا، والدول النامية الكبرى مثل الهند. كذلك فان مستوى التركيز الكلي في الاردن مرتفع مقارنة بتلك الدول. وهذا أمر متوقع نتيجة لصغر حجم السوق ومحدودية الموارد الاقتصادية في الاردن.
٢. ان مستوى التركيز في الصناعات التحو يلية يختلف من صناعة الى اخرى، فهو مرتفع جدا في صناعات

تكرير النفط والاسمدة والبيرة والسجائر والاسمنت، ومنخفض جدا في الصناعات المعدنية الانشائية والصناعات الغير معدنية والاثاث الخشبي والملابس الجاهزة ومنتجات الخبز.

٣. ان ترتيب مستو يات التركيز تتشابه بدرجة ملحوظة بين الاردن والدول النامية، ولكنها تختلف عن مجموعة الدول المتقدمة صناعيا.

لقد استخدمنا في هذه الدراسة عدد العامين عام ١٩٨٤ كمؤشر لحجم المؤسسات نظرا لتوفر معلومات عن هذا المتغير. ونأمل ان تظهر دراسات اخرى في المستقبل لاحتساب مستو يات التركيز باستخدام مقاييس اخرى لحجم المؤسسات مثل حجم المبيعات او القيمة المضافة. كذلك نأمل ان تظهر دراسات لاحتساب مستو يات التركيز خلال فترات زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وأسباب ذلك ان وجد. فقد تطور الاقتصاد الاردني بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة، بصورة كبيرة خلال السنوات العشرين الاخيرة، كما ظهرت صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل وتوسعت صناعات اخرى كانت قائمة خلال تلك الفترة، اضافة الى التطور التكنولوجي السريع الذي كان له تأثيره بلا شك على المنافسة. واخيرا فاننا نأمل ان تثير هذه الدراسة اهتماما للبحث في النتائج السلوكية لزيادة التركيز في الصناعات الاردنية و بالذات دراسة العلاقة بين مستوى التركيز من جهة والمتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الكفاءة ومعدل الر بح ومستو يات الاسعار والنمو الصناعي من جهة اخرى مما سوف يساعد على رسم سياسات اقتصادية ناجحة وسليمة لتطو ير هذا القطاع الحيوي.

---

* يود الباحث ان يشكر دائرة الاحصاءات العامة الاردنية على المساعدة القيمة التي قدمتها له اثناء اعداد هذا البحث.

الهوامـــش

هامش ١: المقصود بالتركيز الصناعي في هذا البحث هو تركيز البائعين. و بالرغم من ان تركيز المشترين له اهمية بالنسبة للسلع الرأسمالية، الا انه ليس بذي اهمية بالنسبة للسلع الاستهلاكية حيث عدد المشترين للسلعة كبير جدا عادة.

هامش ٢: يستخدم اصطلاحي «الصناعة» و«السوق» عادة للدلالة على نفس المفهوم. وبالنسبة لهذا البحث فان التمييز بينهما ليس بذي اهمية. فالسوق هو مجموعة المؤسسات والافراد الذين يبيعون و يشترون سلعة معينة، بينما الصناعة هي مجموعة المؤسسات التي تقوم بانتاج و بيع سلعة معينة اي ان الصناعة تمثل جانب العرض من السوق. وحيث ان هذا البحث يركز على هذا الجانب من السوق (اي جانب العرض)، كما اوضحنا في (هامش ١) فان الاشارة الى هيكل السوق تعني فعليا هيكل الصناعة. و يمكن الرجوع الى اي كتاب في مبادىء الاقتصاد الجزئي او الاقتصاد الصناعي بهذا الخصوص. على سبيل المثال بالنسبة لتعريف الصناعة يمكن الرجوع الى Samuelson and Nordhaus 1985: 907 او McConnell 1975: 128 و بالنسبة لتعريف السوق انظر مثلا Samuelson and Nordhaus, 1985: 43 او Koch, 1980: 11 او غيرهم.

هامش ٣: يجرى غالبا استعمال مرونة الطلب التقاطعية Cross elasticity of demand لتحديد الصناعة. فاذا كانت هذه المرونة بين سلعتين موجبة فان ذلك يعني ان هاتين السلعتين بديلتان وبالتالي فانهما تنتميان الى نفس الصناعة. ولكن مثل هذا التعريف ناقص وغير دقيق لانه، اولا، يهمل جانب العرض (مثل التكنولوجيا)، وثانيا، فهو يهمل البعدين الجغرافي والزمني للصناعة، واخيرا، فليس كافيا ان تكون المرونة التقاطعية موجبة وانما يجب ان تكون كبيرة ايضا بحيث تكون السلعتان بديلتين جيدتين بما يضمن حصرهما في نفس الصناعة.

هامش ٤: لقد قامت دائرة الحسابات القومية التابعة للجهاز المركزي للاحصاء في الجمهورية العراقية بترجمة التصنيف الدولي، وطبعته تحت عنوان «دليل النشاط الاقتصادي المعدل لسنة ١٩٦٨». وتقوم دائرة الاحصاءات العامة في الاردن باستعمال هذا الدليل بصورة رئيسية في تصنيف احصاءاتها (راجع وزارة التخطيط ١٩٧١). هذا وتجدر الملاحظة ان غرفة صناعة عمان تستخدم تصنيفا مختلفا للصناعة حيث تقوم بتصنيف المؤسسات الصناعية في الاردن الى ثلاثة عشر قطاعا مختلفا بطريقة لا تتطابق مع تصنيف الامم المتحدة، وبالتالي فان هناك ازدواجية في التصنيف الصناعي الاردني مما قد يؤدي الى مشاكل احصائية في المستقبل. راجع بخصوص تصنيف غرفة صناعة عمان «رسالة الصناعة» العدد ٢٧، تشرين ثاني ١٩٨٥.

هامش ٥: انظر مثلا التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٤ ودراسة الاستخدام لعام ١٩٨٥ والدراسة الصناعية لعام ١٩٨٦.

هامش ٦: المسح الصناعي لعام ١٩٨٤ هو آخر مسح صناعي شامل قامت به دائرة الاحصاءات العامة. وقد تم اجراؤه عام ١٩٨٥ عن بيانات عام ١٩٨٤ وتم نشره في كانون اول عام ١٩٨٦. وقد قامت دائرة الاحصاءات العامة بنشر الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٦ في شباط ١٩٨٨، ولكن هذه الدراسة مبنية على اسلوب العينة وليس المسح الشامل لجميع المؤسسات الصناعية كما في التعداد الصناعي الذي تقوم دائرة الاحصاءات العامة باجرائه مرة كل خمس سنوات.

هامش ٧: على سبيل المثال، اذا كان هناك مؤسستان بلغت مبيعات كل منهما مليون دينار سنويا ولكن احداهما تقوم بتصنيع جميع القطع ثم تجميعها و بيعها، بينما تقوم المؤسسة الاخرى بشراء جميع القطع من مصادر اخرى ثم تقوم فقط بتجميعها و بيعها فان من الواضح ان حجم المؤسسة الاولى اكبر من الثانية بالرغم من تساوي حجم مبيعاتهما.

هامش ٨: اذا كان هناك، مثلا، مائة مؤسسة تنتج مواد غذائية، فقد يكون من الصعب مقارنة الكمية التي تبيعها المؤسسات الاربع او الثماني الكبرى من المواد الغذائية (المختلفة) مع الكمية التي تبيعها جميع المؤسسات في الصناعة.

هامش ٩: في الواقع ان ادلمان يعتبر ان عدد العاملين من أهم المقاييس الممكن استخدامها لقياس درجة التركيز (Adleman 1951). و بالرغم من ان استخدام العمال في مصانع البلدان النامية لا يتم دائما بناء على قرار اقتصادي بل يتم لاعتبارات اخرى غير اقتصادية بغض النظر عن الكفاءة والانتاجية وحاجة العمل، الا ان الجانب الانساني لهذا المعيار يجعل استخدامه اكثر اهمية. وقد تم استخدام هذا المعيار لدراسة التركيز في كثير جدا من الدول النامية. انظر مثلا (Kirkpatrick et al, 1984) الصفحات ٦٦ ـ ٧٧ حيث يذكر المؤلفون مجموعة كبيرة من الدراسات التي استخدمت فيها العمالة لدراسة التركيز.

هامش ١٠: هنالك معايير مصممة اصلا لحسابات اخرى ولكنها تستعمل ايضا لحساب التركيز، منها على سبيل المثال منحنى لورنز ومعامل جيني ومعامل انتروبي. انظر.

Barthwal, 1984: 149– 61, Scherer, 1980: 56– 58.

هامش ١١: انظر مثلا U.S. Department of Commerce, 1975.

هامش ١٢: الحد الادنى لنسبة التركيز هي m/n حيث m هي عدد المؤسسات الكبرى المطلوب احتساب نسبة التركيز لها و n هو عدد جميع المؤسسات الموجودة في الصناعة. فمثلا اذا كان هناك ١٠٠٠ مؤسسة في صناعة ما فان الحد الادنى لنسبة التركيز هو ٠٠٤ر٠ عندما تتساوى احجام جميع المؤسسات.

هامش ١٣: ينسب معيار هيرفندول الى O.C. Herfindahl الذي اقترحه في رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة كولومبيا عام ١٩٥٠ عن التركيز في صناعة الصلب في امريكا. والمثال التالي يبين كيفية احتساب رقم هيرفندول القياسي. لنفترض ان هناك اربع مؤسسات في صناعة معينة توظف اكبرها ٥٠٠ عامل، والثانية ٣٥٠ عامل، والثالثة ١٠٠ عامل، والرابعة ٥٠ عامل. اي ان مجموع العمالة في هذه الصناعة هو ١٠٠٠ عامل، وحصة المؤسسات الاربعة هي ٥٠٪، ٣٥٪، ١٠٪، و٥٪ على التوالي. و يكون رقم هيرفندول في هذه الحالة يساوي:

$$(٠ر٥٠)^{٢} + (٠ر٣٥)^{٢} + (٠ر١٠)^{٢} + (٠ر٠٥)^{٢} = ٠ر٣٨٥$$

هامش ١٤: الحد الادنى لرقم هيرفندول القياسي هو 1/n حيث n هو عدد جميع المؤسسات الموجودة في الصناعة. فمثلا اذا كان هناك ١٠٠٠ مؤسسة في صناعة ما فان الحد الادنى لرقم هيرفندول القياسي هو ٠٠١ر٠ و يكون ذلك عندما تتساوى احجام جميع المؤسسات في الصناعة.

هامش ١٥: ان هذه الميزات هي التي دفعت وزارة العدل الامريكية الى استخدام رقم هيرفندول القياسي لتقرير السماح او عدم السماح بدمج المؤسسات الصناعية.

U.S. Department of Justice, Merger Guidlines, Issued: June 14.

1982

هامش ١٦: على سبيل المثال، نفترض وجود ٥ مؤسسات في الصناعة: مؤسسة (أ) وتملك ٦٠٪ من السوق، مؤسسة (ب) وتملك ٣٤٪، مؤسسة (ج) وتملك ٤٪، مؤسسة (د) وتملك ١٪، مؤسسة (هـ) وتملك ١٪. وعلى ضوء ذلك فان رقم هيرفندول القياسي هو ٤٧٧٤ر٠. نفترض الآن اننا لا نعلم حصص المؤسسات الثلاثة الصغيرة و بالتالي نفترض ان احجامها متساوية فيكون رقم هيرفندول هو ٤٧٦٨ر٠ واخيرا نفترض اننا لا نعلم عدد وحصة المؤسسات الصغيرة و بالتالي نفترض وجود مؤسسة صغيرة واحدة حصتها ٦٪ من السوق فيكون رقم هيرفندول هو ٤٧٩٢ر٠ من الواضح ان رقم هيرفندول مصمم بحيث لا يكون هناك تاثيرا كبيرا على قيمته نتيجة لتغير حصص المؤسسات الصغيرة او عددها. راجع Kock, 1980: 180.

هامش ١٧: اهملنا في الجدول الصناعات الغير محددة خاصة التي تضم سلعا غير متجانسة او التي توظف عددا قليلا من العاملين بالرغم من انه تم احتساب نسب التركيز ورقم هيرفندول لجميع الصناعات.

هامش ١٨: تعرف القوة السوقية Market power او القوة الاحتكارية Monopoly power بانها القدرة على رفع السعر فوق سعر المنافسة.

هامش ١٩: نود ان نذكر هنا أننا استثنينا الصناعات الاستخراجية كالفوسفات والبوتاس وكذلك انتاج الطاقة الكهربائية والخدمات الصناعية.

هامش ٢٠: حسب تعداد الانتاج البريطاني لعام ١٩٦٨ كان هناك ١٥٥ صناعة على مستوى ٣ خانات رقمية تم اختصارها عام ١٩٨٠ الى ١٠٣ صناعات لتصبح منسجمة مع تصنيف السوق الاوروبية المشتركة راجع 33 and 45 Sawyer, 1985: pp.

هامش ٢١: لمزيد من التفصيل يرجع الى Kirkpatrick et al, 1984.

هامش ٢٢: صناعة معدات النقل (رقم ٣٨٤) تتضمن صناعة واصلاح السفن، صناعة معدات النقل على السكك الحديدية، صناعة السيارات، صناعة الموتوسيكلات والدراجات، صناعة الطائرات، صناعة عربات ركوب ونقل يجرها الحيوان، وعربات اليد وعربات الاطفال. أما صناعة منتجات المطاط (رقم ٣٥٥) فتتضمن صناعة الاطارات والانابيب الداخلية وصناعة منتجات مطاط لم تصنف في مكان آخر. راجع دليل الاتصال برمز ومسميات اقسام النشاط الاقتصادي.

هامش ٢٣: من اجل سرد ومقارنة جيدة لهذه الدراسات راجع Kirkpatrick et al, 1984 خصوصا الصفحات ٦٦ – ٦٧ و٧٠ – ٧٣.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

احمد رشاد موسى، اقتصاديات المشروع الصناعي، دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

بيتشام ووليامز (ترجمة نازي سليم)، اقتصاديات التنظيم الصناعي، دار الفكر العربي، ١٩٦٩.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي، مرجع رقم ١٠٣ ـ ١١٣، القاهرة ١٩٧٠.

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين الاول ١٩٨١.

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، التعداد الصناعي ١٩٨٤، كانون اول ١٩٨٦.

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، دراسة الاستخدام ١٩٨٥، العدد ٣٩.

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، الدراسة الصناعية ١٩٨٦، شباط ١٩٨٨.

غرفة صناعة عمان، رسالة الصناعة، العدد ٢٧، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، تشرين ثاني ١٩٨٥.

منظمة العمل العربية، دليل الاتصال برمز ومسميات اقسام النشاط الاقتصادي، الاصدار الاول، طنجة، يناير ١٩٨٤.

وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للاحصاء (العراق) ترجمة دليل النشاط الاقتصادي المعدل لسنة ١٩٦٨ «ISIC»، مايس ١٩٧١.

المراجع الأجنبية

Adleman, Morris, "The Measurements of Industrial Concentration," *Review of Economics and Statistics*, 33, November 1951, pp. 285-90.

Amjad, R., "Profitability and Industrial Concentration in Pakistan," *Journal of Development Studies*. Vol. 14, No. 2, July 1977.

Bain, Joe S., Economies of Scale, Concentration, and the Condition of Entry in Twenty Manufacturing Industries," *American Economic Review*. 44, March 1954.

Bain, J.S., *International Differences in Industrial Concentration*. Yale University Press, New Haven, 1966.

Barthwal, R.R., *Industrial Economics*, Wiley Eastern Ltd., India, 1984.

Blair, John M., *Economic Concentration: Structure, Behavior, & Public Policy*. Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York, 1972.

Clarkson, Kenneth W., and Roger LeRoy Miller, *Industrial Organization: Theory. Evidence. and Public Policy*, McGraw-Hill Inc., 1982.

Goldschmid, Harvey J., H. Michael Mann, and J. Fred Weston (editors), *Industrial Concentration: The New Learning*. Little, Brown and Co., Inc., U.S.A., 1974.

Gupta, V.E., "Cost Functions, Concentration, and Barriers to Entry in Twenty-Nine Manufacturing Industries", *Journal of Industrial Economics*. Vol. 26, No. 1, 1968.

Herfindahl, O.C, *Concentration in the Steel Industry*. Ph.D. Dissertation, Columbia University, U.S.A. 1950.

Hirschman, A. O., "The Paternity of an Index", *American Economic Review*, 54, 1964.

Kirkpatrick, C.H., N.Lee & F.I.Nixson, *Industrial Structure and Policy in Less Developed Countries*, George Allen & Unwin, U.K. 1984.

Koch, James V., *Industrial Organization and Prices*. Second Edition, Prentic-Hall International, Inc., London 1980.

Leonard, William N., *Business Size, Market Power, and Public Policy*, Thomas T. Crowell Co., New York, U.S.A., 1969.

Mansfield, Edwin, *Monopoly Power and Economic Performance*, Revised Edition, W.W. Norton & Co., Inc. 1968.

McConnell, Campbell R., *Economics*. Sixth Edition, McGraw - Hill Inc., 1975.

Meller, P., "The Pattern of Industrial Concentration in Latin America", *Jounal of Industrial Economics*. vol 27, no. 1,1978.

Orr, Daniel, *Property, Markets, and Government Intervention*. Goodyear Publishing Co., Inc., 1976.

Pryor, Frederic, "An International Comparison of Concentration Ratios," *Review of Economics and Statistics*. 54, May 1972.

Rotwein, Eugene, "Economic Concentration and Monoply in Japan," *Journal of Political Economy*. 72,June 1964.

Samuelson Paul A., and William D. Nordhaus, *Economics*. Twelfth Edition, McGraw-Hill Book Co., 1985.

Sandesara. J.C., "Size of the Factory and Concentration in the Factory Sector in India 1951-70". *The Indian Economic Journal* 27,1979.

Sawyar, Malcom C., "Concentration in British Manufacturing Indystry," *Oxford Economic papers*. 23, November 1971, pp 371-74

Sawyer, Malcolm C., *The Economics of Industries and Firms*. Second Edition, Croom Helm Ltd., England, 1981.

Scherer , F.M., *Industrial Market Structure and Economic Performance*. Second Edition, Houghton Mifflin Co., U.S.A., 1980.

Scherer, F.M., Alan Beckenstein, Erick Kaufer, and R.D.Murphy, *The Economics of Multi-Plant Operation: An International Comparison Study*. Harvard University Press, Cambridge, Mass., U.S.A., 1975.

Stigler, George J., *The Organization of Industry*. The University of Chicago Press, Chicago, U.S.A., 1968.

United Nations, *Indexes to the International Industrial Classification of All Economic Activities*. UN Statistical Papers, Series M, No. 4, Rev. 2 Add. 1, 1971.

U.S.A. Department of Commerce, Bureau of the Census, 1971 Census of Manufacturers: *Concentration Ratios in manufacturing*. MC72(SR)-2, Washington D.C., U.S.A., 1975.

U.S. Office of Management and Budget, *Standard Industrial Classification Manual 1972*. Washington D.C., U.S.A., 1972

Weiss, Leonard, "Average Concentration Ratios and Industrial Performance, *"Journal of Industrial Economics*. 11, July 1963, pp 237-54.